



AL-AHRAM (LES PYRAMIDES)

قرش صاغ
عن سنة عن ستة اشهر
في القطر المصري وسائر الجهات ٢١٢ ١٣٥
لجنة الاشتراك تدفع مقدما
اجرة سطر الاعلان في الصحيفة الاولى ٢٠ قرشا
صاغا وفي الثانية ١٦ وفي الثالثة ١٢
وفي الرابعة ٨ قرش صاغ

كل رسالة وردت الى الادارة فلا ترد لمسلها
نشرت او لم تنشر

جميع المكاتبات التي ترسل اليها متعلقة بالأهرام ينبغي
ان تكون خلاصة الاجرة باسمه بشاره لئلا يمدد
الجريدة ويحل ادارتها بشاره الزم
يمكن الحصول على الأهرام اما بارسال قيمة
الاشتراك اليها او بارسالها
الى وكلائها
تم كل نسخة من الأهرام قرش صاغ
قر مجلس الاستئناف ومجلس اسكندرية الابتدائي
المخططان بمجدي عين الأهرام رسميا
لنشر الاعلانات القضائية

١٨ طوبه سنة ١٦٠٦

١٣٠٧ هـ

١٨٩٠ سنة

الحق

في الخروج عن القانون

لم يسلب نظام حكمه ولم يستقم امره في
سبلت اعماله وينبغي ان يراعى ما بين لها من
القوانين والقواعد المنطبقة على مصلحة تلك الحكومة
وحاجات رعيته . وهذا هو السر في بين الحكومة
المرشدة الى احكام الاحكام في وضع القوانين
والنظم والقواعد على اساس ثابت ومباذير فاضلة
مستندة الى العدالة والحق ومودة برعاية حاله الشعب
من قبل وضع الشيء في موضعه . وتحت روعيت هذه
المبادئ وقام الواعظ بواجبه كان على العاملين توجيه
العناية الى الاحتفاظ على تلك القوانين واتخاذها سبله
من شواذب الخلل سيما وراء المحافظة على النظام .
فالقانون واجب ولكن ليس به ولا استوى وجوده
وقد بل وجوده غير رسمي الانفاذ اخر من قد
لا سبب لا تتوثق المدقق ولا تحصل يانها بحالها هذه
ولم تفت الحكومات الساحرة على مصلحتها فوائد
الممارسة ومنافع الاخبار بالنظر الى سلامة القوانين
من خلل الشواذب والملازمة الانبساط اجابة لداعي
الظروف وتغير الاحوال واستدراكا لانقاص ما نقص
فان الايام مدرسة العاقل وله منها كل يوم درس بل
دروس . وبناء على ذلك لانف الحكومة من قبل ما
ذكرنا عند حد الاكتفاء بما وضعت بل نراها متى
تبينت امرا يستلزم تحويرا في قواعدها او تحكما او
غير ذلك فعلته وتوصل الى نتيجة واحدة هي حفظ الحق
وسلامة النظام

ويسرنا ان حكومتنا المصرية قد انشئت هذا
المعج الشرف ولا سيما من يوم تشرلت الاربيعة
الخدوية بسمو عزيز مصر وتوثيقها فانها اخذت من
ذلك العهد في الانتفاض بعد انقضاء عهدت الى
الاعتماد بالتواكيس والاستناد على القوانين ثلثية
لرغائب سمو اميرها الذي تملكه حب البلاد فاني الا
رقة شائنا ونعيم راحتها ثم اجابة لمطالب حاجة الرعية
التي تقيت الى مواجبه واستفرتها معرفة حقوقها الى
المطالبة بها والاحتفاظ عليها
وقد راينا من اهتمام حكومتنا في شؤون القوانين
ما حمدنا مبداء وشكرنا مغراه فانها اخذت من ذلك
العهد في تعديل قوانين سالفه ونسخ غير الصالح منها
ثم بذلت الوسع في سن ما تبين ضرورة وجوده
وطالما تفت ودقت وسالت وابرت حتى توصلت
الى الحسن فلاحسن تدرنا الى حفظ الحق وسلامة
النظام . وحسبنا من ذلك قانون الحكم الاهلية التي
لا نسي مصر فضل الجناح الخديوي التوفيقى بشانها
فبوالذي امر بتعميمها في البلاد على النحو المعلوم من
احكامها . ولا سراء ان هذا المشروع من اقدس
المشروعات وامها كيف لا وهو خادم الحق والصادق
به . وقد كان له من احكام الاهلية مزية سامية
اعزته وعظمته في عين الرعية هي كونه مشروعا وطنيا
يقوم بمواجبه ابناء الوطن ولذلك لم يفت الأهرام التي
هي لسان حال الراي العام الوطني الاقضية في مباحث
مواضيعه عند اقتضاها الحال كما لم يفتها التذكير او
التنبه الى امر يكبر من ملاسبات هذا المشروع

الاسكندرية في ٢٥ يناير (٢٥) سنة ١٨٩٠
لجنة السكة الحديد والقطارات ومينا الاسكندرية
اعلان
يتشرف مجلس السكة باعلان الجمهور بانه في ١٠
أيلول الا في سبتمبر مبيع مساحة ونشارة الخشب التي
تحتلها السكة في ٣٦ ديسمبر سنة ٩٠ بوضوح
التي بطريق الراد الصوري في مكتب جناب المهندس
الابورات بولاق وسيندى للبيع من الساعة ثمانية
ساعدا وينتهي في الظهيرة وللشترى مثال المساحة
النشارة بوميا او في مواجيد مقربة بوضوح المراد ببحث
لا يبقى شيء في حوش الورش من بعد ٣١ ديسمبر
٩٠ وسداد الثمن يكون شكل ثلاثة اشهر مقدما
لجس المحطة الحق في رفض اي عطا ولو كان بالازيد
من الباقي تحريرا بمصر في ٢٢ يناير سنة ٩٠

اعلان
محل المطاوعة كولاكوت خياط انكليزي بمصر
يطلب من محل الكائن بشارع المناخ موجود به
الخدمة من كوكبير وفلان لا لاجل اعالي بدل عسكرية
تسليمه وهو مستعد لتقديم الجهد من خاص وعام
باجل عداوة عن غيره وكل من شرفه يرى ما يسره
من حسن المعاملة وجودة التفصيل وان عمله الاخر
يجهل الا بوجه بالقياس من نيادويل يوجد به جميع
ما يلزم للرجال من قمصان وشرايات وفلانل وجميع
البياضات على اختلاف انواعها مع حسن البضاعة
ومعانتها جمعة وارد انكلترا

اعلان
تركة المرحوم نخله ابراهيم نخله
بموجب امر رقم ٦٠ صادر من حضرة قنصل
دولة البرونغال في ١٣ يناير الجاري قد تعين حضرة
مفتوس اندسيه خايل ثابت مصنيا شرعا لتركه
المرحوم نخله ابراهيم نخله من حماية هذه الدولة تاجر
مقيم في فخر الاسكندرية فعلى كل من المداينين لهذه
التركة وذوي الحقوق فيها ان يقدموا طلباتهم مرفوعة
الى الادارة مثبتة لما الى مكتب المصني المذكور في
ملك عزولو ابراهيم بك الناصوري بشارع السبع بنات
وذلك من الساعة ٤ الى الساعة ٦ مساء . وقد تعقد
ساعة ٣٠ يوميا للناظرين في القطر المصري ٦٠ يوما
الذين في الخارج وبعد انقضاء هاتين المدينتين لا يقبل
طلب البتة
الاسكندرية في ١٧ يناير سنة ٩٠

اعلان
من محل استين بطنطا
نعلن اصحاب الدوق السلم الذين يرغبون احسن
للبرس باننا قد فتحت محلا في طنطا في بناية متشاي
اشا على نسق محلاتنا في مصر والاسكندرية يوجد به
جميع اصناف الملبوسات للرجال والاولاد وخلافه من
آخر مودود وقصدينا المذكور هو خفيف افعال السفر
ومصر والاسكندرية عن القاصدين مشدري ملبوسات
فضلا عن ذلك قد جعلنا الاسعار في اقل من الاسعار
مصر والاسكندرية وقد نشرنا هذا الاعلان لمعلومية
صوم بجهات الارياك

الى مسكن ومظلم ومشرب وهو وحيد قثريو نفاقه
على رائي ولا يكون منه بعد ذلك الا واحد من امرين
اما الاستدانة واما الارثاء فاذا اتبع الدين افقده
القانون حق وظيفته ولم ينفذ حق المطالبة بما عليه
فكان كمن طلب الزيادة فوقع في النقص . واذا اتبع
الدين اضر بنفسه خاضرا ومستقبلا واضر بوظيفته
ايضا وبشئ النتيجة
فاذا امعنا في هذه الاسباب وجدنا ان القانون
قد راعها ففقي بوجوب الامتحان في لجان الحكم ولا
مواخذه عليه في ذلك لانه امر بان تولف من رئيس
الحكمة ومن قاضيين آخرين تعينها الجمعية العمومية
وقد علنا والحمد لله ان رجال محاكمنا من خيرة
الرجال فلا يرد علينا بشانه اعتراض وان الذين قد
اقيموا للقضاء في مصالح المباد على الحيوة والارزاق لا
يحسن ان يسك عنهم امتحان المترشحين لمثل الوظائف
المذكورة بالنظر الى ضرورتها . على اننا لا نعرض
في ذلك الى لجنة الامتحان المستديرة ولا نكر ما
لوجاهها من الاهمية والمعرفة والشرف ولا ندخل في
حقايق حقوقها بالوظائف الادارية الاخرى بل قد
حصريا الامر في ما تعلق بمسالة الحكم من هذا القبيل
تلك هي ملاحظتنا زعمنا الى نظارة الحفافية
الجلية ونبديها منبهين لا منددين ونسلفتها الى
الامعان فيها فاذا وقت لديها مرفوع القبول اسرت
بما ينيل المأمول والا فلها النظر الاسمي ولنا عذري
القيام بالواجب فاننا جميعا نسير الى محجة واحدة هي
حفظ الحق وسلامة النظام بظل سمو اميرنا وتوليقينا
العزير اطال الله بقاءه الكرم ومعه سلامة الاجال
والآل النعيم

اعلان
من محل الحاج عبد الرحمن وسليم عبده
بمصر المحروسة
ليكن معلوما لدى الصوم ولا سيما زبائنا باننا
قد الفتحت اجابة لرغبتهم محلا بالاسكندرية بشارع
الميدان وهذا المحل هو فرع من محلاتنا بمصر وقت
عنوان سليم عبده وعبد الرحمن سليلي واقمنا فيه من
طرفنا حضرة السيد احمد ابراهيم الخزندار ليتولى ادارة
اشغالها فكل من يرغب شيئا من بضاعتنا الشهيرة مثل
قطي وشاهي والاحاج وملسات وخلافه من مصنوعات
محلا ليلطيل من المحل المذكور وعلى الله الاتكال في
كل حال
مصري في ١٤ يناير سنة ٩٠

اعلان
للكاتب الفاضل بالاستانة العلية
اخبركم في رسالتي الماضية عن عزم بلغاريا
على الطلب من الدولة العلية باعتراف البرنس والعمدة
المعتدلين بلغاريا والانكليز واليك الان اهم حوادتهم
في هذا الاسبوع
سافر مسيو ولوقني فبوكندياي حكومة بلغار
من الاستانة العلية الى صوليا في لية الاثنين الماضي
وقيل سيخلفه مسيو ديمتروف حاكم ليليه
قرر البرنس لوريناند ترفيع رتبة مسيو موكروف
ناظر حربية بلغاريا الى رتبة (جنرال) وليس يعني ان
جنرال عند الاسم المتدنة لا يكون في حكومة هي في
مرتبة بلغاريا عند معاهدة برلين
تروي الحسن ان ليس اتفاق تام بين الدول
المتحدة على الرفاق الثلاثي بشأن بلغاريا وان
المانيا لا تقضي اثر التمساع في سياستها مع بلغاريا
وايطاليا لتنع المانيا واتكلنا لا تنصهر قصارى نظرها
في نقطة واحدة ولكنها ترى ان سياسة المانيا اقل
غررا بالمسالة العامة من سياسة اوستريا
وكعب الى الثان ان مسيو تاجيف ميموث

الملك الفولس الثامن
هو ملك اسبانيا القاصر المريض الذي شغل
مرسة جميع بلادو كما شغل جراند اوربا وشركاها
البرقية وقد فتنا الان في احدى الجرائد الفرنسية
على ناع من تاريخ هذا الصبي واعماله مالا يظلمون
فكاهة فاجينا تعريه كما ترى
ولد هذا الملك في ١٧ مايو سنة ١٨٨٦ بحيث
كان عمره الان نحو الاربع سنوات تقريبا ولكنه
يقال عنه انه لا يصرف وقتا في الباطل بل لا يزال
يتعلم ويستفيد من كل شيء . اما صورة وجهه
فجميلة فله من امه بياض لونها وشقرة شعرها وجعونه
ومن ابيه لونه عينا حتى لقد قالت موديرة العجيز

آخرين تعينها الجمعية العمومية ويحضر فيها باشكاتب
الحكمة ويسوغ له ان يوجه للمصنعي الاسئلة التي
يرغب توجيهها اليه اما لا بعد رايه في المداولة بل يكون
على سبيل الاستشارة . انتهى
فمن مراجعة ذلك يبين بجلاء لا يمازجه التباس
ان الامتحان لمثل هذه الوظائف قد تيط لجان الحكم
ولكن سلفه عنها بعد خروجا عن القانون بل ترى ان
هذا الاختصاص مبني على اوجه صوابية وقواعد صحيحة
تراعى فيها اسباب كلية وملاحظات مهمة لم بعضها
فمن ذلك اولها المحافظة على استقلال الحكم وهو
بمزاولة الروح لجسما كما لا يخفى
ثانيا . رعاية النفاصل والانفصالية في شان الانقضاء
بالنظر الى ادراك رجال اللجان احتياجات محكمهم
اكثر من غيرهم
ثالثا . رعاية حقوق الجهات التي فيها الحكم
بتمثيل سبل الاستخدام لمن يصلح من اهلها
رابعا . الاعتناء باحكام المجالس المخلطة فان
قانونها ينبغي لجانها هذا الاختصاص لا لسواها وهو لا
يزال مرعي الاجراء نالذ المفعول
ويمكن ان تكفي من جميع الاسباب بالنظر
معين اولها ان هذا المشروع قد تقر بامر عالي فلا
وسيلة لتقصي الا بامر عالي آخر ونحن نعلم ان لجنة
الامتحان المستديرة مقررة بامر نظاري وهو لا يتقص
الاول . وثانها ان في سلب ذلك عن لجان الحكم
حيثما على من يروم التقدم هذه الوظائف وهو في غير
العامة . ومعلوم ان القانون قد اشترط على من
يتقدم للامتحان شروطا مناسبة صادقة في حين لم
يؤذن بقبول المترشحين لذلك في جهة من جهات
القطر دون جهة اخرى وقد اتعت لجان الحكم هذه
الشروط بزيد التنبه . ولذلك كان في وسع ابن
الاسكندرية مثلك ان يتقدم للامتحان في وظائف
تستلزمها محكمة مدنيته ولا يؤخره عن ذلك اتفاق
درهم او تحصل ميثاق سفر في حين يتاح لغيره من
جهة اخرى ان يشاركه في تقديم الطلب . ولكن اذا
امتنع على لجان الحكم ذلك ونيط الامتحان بالجنة
المستديرة التي في العاصمة كانت هذه الوظائف على
نوع ما محكرة لمن في العاصمة اذ يتعذر على ابن
الاسكندرية او اسنا وقتا والمنصوره ان يحصل مشاق
الاسفار ونفاقها للتوجه الى مصر وتقدم امتحانه على
امل ان يتوصل الى وظيفة معظم راتبها خمسة
جنيئات في حين يرى مشين مشاركين له في هذا الامتحان
ومعلوم ان الذي يحتاج هذه الوظيفة لا يكون من
ذوي اليسار فيقتعد غارب السكون في مرفيه
وبلازمة القنوط وينقد ما ربما يتاح له ليله لو لم تقصر
امانة هذه الموانع

ولا يعني ان ابن الجهة ادري اعمال جهته من
غيرها فان طنطا او اسبوط مثلكة ان يتم وظيفته
بما هو اكفى لها من الغريب عن جهته كما لا يخفى
ايضا ما ينجح من ذلك من ضمانة مستقبل الموظف
بالاكتفاء براتب الوظيفة لانه وهو في جهته لا يحتاج
الى نفقات طائلة فيسلكه راتبه حتى لا يضطر الى نيل
غيره مما هو محرم عليه
ولكن اذا توجه ابن مصر الى قنا او غيرها وراتبه
ثلاثة جنيئات او خمسة ضا عليه نطاق البقعة لاحتياجه

فما وقتنا على هذا الاعلان وجدنا فيه ما يؤذن
بالخروج عن نص القانون الاساسي الذي يشترط بصرى
العبارة الى اختصاص لجان الحكم بذلك دون غيرها
من اللجان موقوفة كانت او مستديرة واننا ننقل للقاري
ما جاء في هذا الشأن من الامر العالي الصادر في ١٧
ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) في
لائحة ترتيب الحكم الاهلية وهو ينص
الفرع الخامس في لجان الامتحان
(المادة ٤٦) كيفية تشكيل اللجان التي بناط
بها امتحان الكتبة القواني والمترجمين والمضمرين لتقرر
بالامعة اجراءات الحكم وكذلك الطريقة التي تتبع في
الامتحان لتقرر بذلك اللائحة ايضا
وهذا هو نص الامر العالي في لائحة الاجراءات
الداخلية بالحكم الاهلية وفي المشار اليها في المادة السابقة
(المادة ٣٧) تشكل لجنة الامتحان من رئيس
الحكمة او من يقوم مقامه من القضاة ومن قاضيين

فما وقتنا على هذا الاعلان وجدنا فيه ما يؤذن
بالخروج عن نص القانون الاساسي الذي يشترط بصرى
العبارة الى اختصاص لجان الحكم بذلك دون غيرها
من اللجان موقوفة كانت او مستديرة واننا ننقل للقاري
ما جاء في هذا الشأن من الامر العالي الصادر في ١٧
ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) في
لائحة ترتيب الحكم الاهلية وهو ينص
الفرع الخامس في لجان الامتحان
(المادة ٤٦) كيفية تشكيل اللجان التي بناط
بها امتحان الكتبة القواني والمترجمين والمضمرين لتقرر
بالامعة اجراءات الحكم وكذلك الطريقة التي تتبع في
الامتحان لتقرر بذلك اللائحة ايضا
وهذا هو نص الامر العالي في لائحة الاجراءات
الداخلية بالحكم الاهلية وفي المشار اليها في المادة السابقة
(المادة ٣٧) تشكل لجنة الامتحان من رئيس
الحكمة او من يقوم مقامه من القضاة ومن قاضيين

فأخذه عن الدفع يعاد المزداد على ذمته